

قانون رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٣

بريط موازنة الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة
عن حوادث مركبات النقل السريع داخل ج.م.ع
للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له :
وبعد موافقة مجلس الوزراء :

قرر

مجلس الشوري القانون الآتي نصه . وقد أصدرناها :
(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الصندوق الحكومي لتغطية الأضرار الناتجة عن حوادث
مركبات النقل السريع داخل ج.م.ع للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٢٠١٤/٢٠١٣ ٨٤.٧١... جنيه
(فقط وقده أربعة وثمانون مليوناً وواحد وسبعين ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٨٣٥٢١... جنيه
(فقط وقده ثلاثة وثمانون مليوناً وخمسمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :
- أجور بمبلغ ١٧... جنيه .
- باقي التكاليف والمصروفات بمبلغ ٨١٨٢١... جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٨٣٥٢١... جنيه
(فقط وقده ثلاثة وثمانون مليوناً وخمسمائة وواحد وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٥٥... جنيه
(فقط وقده خمسمائة وخمسون ألف جنيه) كلها استخدامات استثمارية .

(المادة الخامسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣ بـ ٥٥٠٠٠ جنيه فقط وقدره خمسة وخمسون ألف جنيه كلها إيرادات رأسمالية متنوعة.

(المادة السادسة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئة الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الصندوق بما لا يتعارض مع قانون إنشائه.

(المادة السابعة)

يلتزم الصندوق بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي.

(المادة الثامنة)

لا يجوز للصندوق السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية.

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٣ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٩ يونيو سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

الناتج عن حوادث مركبات النقل السريع داخل مصر
في شهر فبراير من وزارة الصناعة والتجارة لتنظيمه الإنترا
لسنة المالية ٢٠١٤/٢٠١٣